

بالاشعار المعقل هو الذي من شأنه التعليل سواء كان له تعليل بالفعل او لا اذ هو  
قاربا للتصديق مطلقا وهذا على الاحتمال الثاني عطف الاول معطوف على الثاني  
في يرد عليه بان يقال هذا العطف ليس بجائزا لان من قبيل عطف شيئين مجزئ واحد  
على معلوم عالمين مختلفين اذ العامل في المعطوف عليه ليجوز سماعي وفي  
المعطوف على في قياسه ويمكن دفع وجهين فتوجه وعلى الاحتمال الاول في  
اساسه عطف على الثاني وهو بطلان الشرطية في لا يرد عليه الايراد المذكور او معطوف  
على الثاني في يرد عليه الايراد المذكور اذ العامل في المعطوف عليه الاول اسما  
او معنوي وفي المعطوف الثاني قياسه ويمكن دفع وجهين فتوجه ويجوز ان يكون  
قاربا بشبهه والملازمه ويكون معطوفا على الجمله الشرطية ان كان خبر الايات وقد  
احتمل اخر لا يرد عليه الاشكال المذكور وايضا يقال له المستدل والمدعى على صيغة  
الفاعل وهو الذي نصب نفسه لبيان الحكم ام الدليل ان كان الحكم نقل معلوم او  
بالشبهة ان كان يدعيه خفيا وانما في قوله مستدلا لان من حضر من حضر  
قائل بالتعليل والمستدلال واما مترادفان فان معناها بيمين على الشيء والمراد من العلم  
ما هو وبطلان التصديق المطلوب فتم البرهان الثاني والتمس عليه انما التصديق  
او على المدعى ويجوز رجوع الى المدعى بناه من التصديق والمدعى مثلا بغير ان قيل  
التعليل ومع هذا سواء على علمه او لا بالفعل العلة صحيحة وكبرها مطوية  
وقرنا لبعض بين التعليل والمستدلال بان الاول المستدل من المعلول على  
العلة وهو البرهان الثاني والثاني المستدل من العلة على المعلول وهو البرهان  
القياسي فان لم يكن ايا التصديق مقرونا بدليل ولم يكن بديهيا جليا وذا ما انظرنا  
غير مقرون بدليل او بديهيا خفي غير مقرون بتبنيه اذ المقرون بالتبنيه كالمقرون  
بالدليل كذا في بعضه لانه فصل لا كفاية بما هو الاصل ويجعل ان يكون المراد  
من الدليل اعم منه وعمما في صورته ولا يبعد ان يكون الالكفاء بالدليل متبنا على  
منه بغير ان يجوز المناظره في التبسيهات في يتحقق ذلك التصديق في ضمن الاول

نظرا

فقط قلب بل ان يمتد من تحت ذلك التصديق وصدق اعم من هذا المعنى طلب الدليل عليه  
اربع ذلك التصديق وذلك لظهور ان كان بلقلا المعنى كقولك من منع او بما يشق من  
لفظ المعنى كقولك بلانم او منعت مثلا او ان منع هذا فهو مجاز وليس متعابجا لانه  
واذا كان ذلكا للطلب في لفظ المعنى كقولك من منع من يد له المطالبة او غير ما يشق  
من لفظ المعنى كقولك لا يم او غير ما هو مطلوب اليها فهو عطف على ما ساق  
منه وايضا لما ان بطلان بشرها في العنقا المخصوص من كاشا في ملذبه والحق الف  
للاجماع وهو ليس بالقبض الشبهية وان بطلان بوجهه البات نشبهه والاخر منه  
او الاسباب ويطلق عليه لعارضه مجازا وهو ليس بالمعارضه المقدره كمن نقل  
غير شانه بل يقال لها عطف على مسانئ منه ولذا لم يتعرض لها وان كان التصديق  
المذكور بديهيا جليا قال في الشبهة البديهية لفظ هو البديهية الاول والبديهية الفطرية  
القياس والبديهية التي اشرك مشاء بدهاش بين عامة الناس وما عدا هذه المذكورة  
من البديهيات بديهية خفية فراجع الالكبر الى انهم فاعلم ان البديهيات المذكورة  
هي التي حكم بها العقل بمجرد تصور شرطه للحكم بلانق فطريا وملا حاضرا مرتبة في الذهن  
كقولنا الواحد نصف الاثنان والكل اعظم من الجزء وصحافضا باقيا ما ناهيها وهي  
فطرية القياس هي التي حكم العقل فيها لا يجوز نقل تصور شرطه بل بسبب مطاوعة  
الذهن كقولنا الاربعه زوج فان العقل فيها يحكم بزوجية الاربعه بسبب مطاوعة  
الذهن وهو الانفاك بين وبين مشاهرات هي التي لا يجوز بها الفرض في حسابات  
اذا كان للشيء التوازي الظاهرة كقولنا الشمس شرقية والارض مخرقة والشمس وجدانات  
اذا كان للشيء نظير كالباطنة كقولنا ان لنا جمعا وعطفا ومساوات هي التي  
تجزم بها العقل وحسب كقولنا عمر عليه السلام ادعي النبوة واطر العجوة وتجزيات  
هي التي تجزم بها العقل ونحوه من احتياجه الى الخيرة المشاهرات كقولنا شرب الخمر  
مسبب الصفراء وحسابات بل التي تجزم بها العقل ونحوه من الاحتياجه  
الى كثرة المشابهة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس وكل من الاوليين بديهية جلية